

ما بعد عام 2020: تمويل السلامة الكيميائية

IPEN

كانون الثاني/يناير 2017

مقدمة

تتناول المقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية (SAICM) الأضرار الصحية والبيئية الجسيمة التي يسببها التعرض للمواد الكيميائية وتقدم التزاماً سياسياً على المستوى الدولي لتقويم كيفية إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها من أجل التقليل من تلك الأضرار. وقد دعا زعماء الدول في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في جوهانسبرغ في عام 2002 إلى تطوير SAICM. وبينما لا تعد هذه الاتفاقية ملزمة من الناحية القانونية، فإن نصوصها الأساسية تمثل إجماع وزراء البيئة ووزراء الصحة والمندوبين الآخرين من أكثر من مائة حكومة حضرت المؤتمر الدولي الأول حول إدارة المواد الكيميائية (ICCM1) والذي عقد في دبي في شهر شباط/فبراير من عام 2006.

وقد أقرت الاستراتيجية الجامعة للسياسات في SAICM التي تم تبنيها في عام 2006 بأنه سيكون من الضروري الحصول على موارد مالية وغير مالية كبيرة من أجل الوصول إلى الإدارة السليمة للمواد الكيميائية¹. ولكن لم يتحقق هذا التمويل على أرض الواقع بمستوى يتناسب مع الاحتياجات.

ويحتاج تطبيق SAICM إلى تمويل إضافي وكبير من أجل بذل جهد صادق عالمي لتحقيق أهداف SAICM وأهداف التنمية المستدامة ذات الصلة وخاصة في بلدان العالم النامية والانتقالية. والهدف النهائي هو ضمان بأن يتم استيعاب تكاليف الإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخلياً من قبل الصناعات المنتجة ولكن يتطلب ذلك جهوداً كبيرة لإصلاح الآليات القانونية والحوكمة. ويجب أن تكون الإجراءات التي سيتم تطبيقها مستدامة على نحو مستمر. كما يجب أن يكون تدفق الإيرادات المخصصة لدعم برامج إدارة المواد الكيميائية الوطنية وبنيتها التحتية مستدامة على المدى الطويل. ويجب تطوير مقاربة واقعية لحشد الموارد المستدامة والتي يمكن توقعها على مستوى يتناسب مع الحاجة لتطبيق SAICM بشكل متين.

النقص في التمويل المخصص لتطبيق SAICM

بشكل عام، فإن التمويل المخصص لـ SAICM لم يكن مناسباً أو قابلاً للتنبؤ

- رفع مندوبو الدول المانحة في الاجتماعات التحضيرية لـ SAICM الآمال بأن تقوم وكالات المساعدة الإنمائية الدولية بتقديم دعم كبير من أجل تطبيق SAICM. ولكن لم يحصل ذلك بعد على نطاق واسع ويجب متابعة هذا الموضوع.

¹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2006)، المقاربة الاستراتيجية للإدارة الدولية للمواد الكيميائية: نصوص SAICM وقرارات المؤتمر الدولي حول إدارة المواد الكيميائية، الصفحة 21:

- على الرغم من إنشاء برنامج تمويل انطلاق سريع لـ SAICM بشكل متواضع ومحدود وعلى الرغم من النجاح الذي حققه، إلا أن هذا البرنامج كان مقيداً من حيث الزمن وركز على تمكين النشاطات. ولم يتبعه برنامج أوسع ومستدام من أجل حشد الموارد الضرورية للتطبيق.
- تضمنت محفظة مرفق البيئة العالمي في نسختها الخامسة والسادسة² بعض الأموال المخصصة لتمويل تطبيق SAICM. وهذا أمر مرحب به. ولكن المبلغ الذي تم تخصيصه كان صغيراً جداً بالنسبة إلى المطلوب³.
- طور برنامج الأمم المتحدة للبيئة مقارنة متكاملة لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات تتضمن بعض العناصر التي يمكن تطويرها أكثر. ولكن ذلك لم يوفر مبلغاً كبيراً من الدعم المالي من أجل تقديم الدعم لتطبيق SAICM.
- تم تأسيس البرنامج الخاص لدعم تعزيز المؤسسات على المستوى الوطني. وهذا أيضاً أمر مرحب به، ولكنه محدود من حيث النطاق والوقت ويحيد عن مقارنة SAICM التي تُشرك مختلف أصحاب الشأن وذلك عن طريق الانفتاح فقط على الجهات المعنية الحكومية.

المقارنة المتكاملة

في عام 2013، وافق مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مقارنة متكاملة تتناول تمويل إدارة المواد الكيميائية.⁴ وتتضمن المقارنة المتكاملة ثلاثة عناصر: تعميم السلامة الكيميائية في خطط التنمية، مشاركة القطاع الصناعي، وإيجاد تمويل خارجي مخصص.

التعميم

إن عنصر التعميم مصمم لكي يتم إدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط الميزانية والتنمية الوطنية في قطاعات الزراعة والصحة والبيئة والموارد المائية والنقل والصناعة والتجارة والطاقة والمناجم وغيرها من القطاعات. والهدف النهائي هو صياغة أولويات إدارة المواد الكيميائية والنفايات في خطط واستراتيجيات المساعدات في البلد المعني. في الحالة المثالية، يسمح ذلك بتوجيه التمويل الوطني والدولي نحو الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

مشاركة القطاع الصناعي

تقدم المقارنة المتكاملة تعريفاً مبهماً لمشاركة القطاع الصناعي ولكنها تطرقت إلى عدد من الأمور بما في ذلك الغرامات وتكلفة إجراءات الاسترداد واستخدام الحسومات الضريبية كحوافز. وأحد الأهداف هو نقل التكلفة التي تتحملها الحكومة في إدارة المواد الكيميائية إلى المنتجين والمستوردين الذين يستفيدون من هذه الخدمات التي تقدمها الحكومة. تتناول المقارنة المتكاملة ثلاثة أمور أساسية هي القيادة والتحكم، والأدوات الاقتصادية (مثل تكلفة الاسترداد)، والاتفاقيات الطوعية.

² 4.43 مليار دولار أمريكي في فترة مرفق البيئة العالمي في نسخته السادسة تتضمن 554 مليون دولار لمجال التركيز على التكامل بين المواد الكيميائية والنفايات (12.5%)؛ 1.35 مليار دولار للمناخ (28%)؛ 1.2 مليار دولار للتنوع الحيوي (29%).

³ التوزيع كما يلي: 375 مليون دولار للملوثات العضوية الثابتة؛ 141 مليون دولار للزئبق؛ 13 مليون دولار لـ SAICM؛ 25 مليون دولار للمواد المستنفذة للأوزون. توجيهات برامج مرفق البيئة العالمي 6 https://www.thegef.org/gef/replenishment_docs/1043/40

⁴ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (VIII، 2013). العملية الاستشارية حول خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، إجراءات مجلس الإدارة/منتدى البيئة الوزاري العالمي في جلسته الأولى، UNEP/GC.27/17

التمويل الخارجي المخصص

تورد المقاربة المتكاملة ثلاثة عناصر للتمويل الخارجي المخصص: تعزيز المؤسسات، تمويل المرفق البيئي العالمي المرتبط بمجال التكامل بين المواد الكيميائية والنفايات، وبرنامج التمويل الخاص للمواد الكيميائية والنفايات. ويجب أن يكون هناك مصدر إضافي للتمويل يتمثل في وكالات المساعدات الإنمائية الدولية.

يشير تعزيز المؤسسات إلى تعزيز أو تأسيس هيكلية مؤسساتية تتناول تطبيق السلامة الكيميائية. وتتص المقاربة المتكاملة على أن هذا من الممكن أن يتضمن وحدات كيميائية.

بينما يشير تمويل مرفق البيئة العالمي إلى نطاق أوسع للتكامل بين المواد الكيميائية والنفايات، ولكن يعاني التمويل الخارجي لأجندة المواد الكيميائية من خلال مرفق البيئة العالمي من نقص التمويل. في مرفق البيئة العالمي بنسخته السادسة، لا تمثل المواد الكيميائية والنفايات سوى 12.5%.⁵ وتم تخصيص 554 مليون دولار أمريكي لمجال التركيز على التكامل بين المواد الكيميائية تم توزيعها كما يلي: 375 مليون دولار للملوثات العضوية الثابتة؛ 141 مليون دولار للزئبق؛ 13 مليون دولار لـ SAICM؛ 25 مليون دولار للمواد المستنفذة للأوزون.⁶ وتم تخصيص معظم الزيادة الجديدة بالمقارنة مع مرفق البيئة العالمي في نسخته الخامسة إلى الزئبق. أما SAICM، والتي تمتلك أوسع تفويض، فقد حصلت على الحصة الأصغر.

أما تمويل البرنامج الخاص، فلم تتعرض له المقاربة المتكاملة بشكل واضح ولكنه قد تطور مع مرور الوقت.⁷ فالبرنامج محدود من الناحية الزمنية ولا ينطبق سوى على النشاطات التي تقع خارج نطاق تفويض مرفق البيئة العالمي. وخلافاً لمرفق البيئة العالمي، لا يمول البرنامج الخاص سوى المبادرات الحكومية.

يجب أن تمول وكالات المساعدات الإنمائية الحكومية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، بما في ذلك وعلى وجه الخصوص SAICM، وذلك بسبب الروابط الوثيقة بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتنمية المستدامة. وكما يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: "إن خطة المساعدات التنموية الاقتصادية لم تواكب بالضرورة هذه التغييرات الحاصلة في أنشطة توزيع المواد الكيميائية على الصعيد العالمي. حيث لا تكون الإدارة الكيميائية موجودة ضمن حزم المساعدات الإنمائية أو في طلبات المساعدة التي تقدم بها الدول الحاصلة على المساعدات. وقد كشفت الاستشارات التي أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الدول المانحة عن وجود نمط من المشاكل المرتبطة بمعالجة إدارة المواد الكيميائية حيث يتم التعامل معها على أساس كل حالة على حدة بدلاً من إدماجها في خطة بيئية وتنموية أوسع. وتتضمن العوامل التي تساهم في هذا النمط غياب الوعي بالمخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية والنفايات التي تتم إدارتها بشكل سيء، وغياب التنسيق بين المؤسسات الوطنية التي تنظم استعمال المواد الكيميائية والتخلص منها".⁸

⁵ 4.43 مليار دولار أمريكي في فترة مرفق البيئة العالمي في نسخته السادسة، تتضمن 554 مليون دولار لمجال التركيز على التكامل بين المواد الكيميائية والنفايات (12.5%)؛ 1.35 مليار دولار للمناخ (28%)؛ 1.2 مليار دولار للتنوع الحيوي (29%).

⁶ توجهات برامج مرفق البيئة العالمي في نسخته السادسة؛ https://www.thegef.org/gef/replenishment_docs/1043/40

⁷ <http://www.unep.org/chemicalsandwaste/SpecialProgramme>

⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2013)، آفاق المواد الكيميائية على المستوى العالمي – نحو إدارة سليمة للمواد الكيميائية - ISBN: 978-92-807-3320-4, Job Number DTI/1639/GE

أمثلة عن التكاليف التي تنقلها الصناعات الكيميائية إلى غيرها

تمثل الأضرار المرتبطة بالمواد الكيميائية الخطرة تكاليفاً تقوم الصناعات الكيميائية بنقلها إلى الجمهور العام والبيئة. وتمت الإشارة إلى ذلك في برنامج الأمم المتحدة للبيئة: "إن القسم الأعظم من تكلفة الرعاية الصحية المرتبطة بإنتاج المواد الكيميائية واستهلاكها والتخلص منها لا يتم تحمله من قبل منتجي المواد الكيميائية، ولا تشارك به بقية الأطراف في سلسلة القيم. وتعد الأضرار على صحة الإنسان والبيئة التي لا يتم التعويض عنها فشلاً للسوق المعني ويجب تصحيح هذا الشأن".⁹ إن حجم التكاليف الخارجية التي يسببها قطاع الصناعات الكيميائية ضخم جداً. وتضم بعد التقديرات المحافظة لهذه التكلفة الخارجية ما يلي:

- 90 مليار دولار أمريكي لتكلفة الأضرار الصحية المرتبطة بالمبيدات الحشرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في الفترة الممتدة بين 2005 و2020. وبالمقارنة، فإن المساعدة الإنمائية الخارجية للقطاع الصحي في أفريقيا بلغت مجملها في عام 2009 مبلغ 4.8 مليار دولار – ما يشكل جزءاً بسيطاً من التكاليف المرتبطة بالرعاية الصحية بالنسبة بالمبيدات الحشرية فحسب.¹⁰
- 157 مليار يورو كرقم وسطي (median) لتكلفة الرعاية الصحية السنوية للأمراض المرتبطة بالمواد الكيميائية المخلة بالإفرازات الغددية في الاتحاد الأوروبي. تتضمن هذه الأمراض انخفاضاً في معدل الذكاء، وإعاقات فكرية، ومرض التوحد، وقصور الانتباه وفرط الحركة، وبدانة الأطفال، وبدانة البالغين، مرض السكري لدى البالغين، ضمور الخصيتين، عقم الذكور، والموت الناتج عن انخفاض هرمون التستوستيرون. وقد أشار المؤلفون بأن هذه التقديرات محافظة لأنها تمثل فقط المواد الكيميائية المخلة بالإفرازات الغددية التي لديها احتمال كبير في أن تسبب ضرراً. وستعطي نتائج التحليلات الموسعة تقديرات أعلى حول عبء الأمراض وتكلفتها.¹¹
- 236 مليار دولار سنوياً كتكلفة للتلوث الناجم عن إنتاج المركبات العضوية المتطايرة واستخدامها. ويعد هذا التقدير منخفضاً لأنه يستبعد الأضرار الحاصلة في معظم الموارد الطبيعية وتلوث المياه وتغير استخدام الأراضي والنفايات في الدول غير المنضمة إلى منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.¹²
- 977 مليار دولار سنوياً كتكلفة للتعرض إلى الزئبق في مرحلة الطفولة في البلدان ذات الدخل المنخفض أو المتوسط. يمثل هذا الرقم 1.20% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام 2011. ويشير المؤلفون بأن العبء الأعظم من التعرض للزئبق تتحمله الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط.¹³

لا تعبر أي من هذه الأرقام عن حجم المعاناة البشرية الفعلية أو الضرر الحاصل على النظم البيئية

⁹ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2012) *آفاق المواد الكيميائية على المستوى العالمي: نحو إدارة سليمة للمواد الكيميائية*، الصفحة 118، ISBN 978-92-807-3320-4

¹⁰ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2012) *آفاق المواد الكيميائية على المستوى العالمي: نحو إدارة سليمة للمواد الكيميائية*، الصفحة 99، ISBN 978-92-807-3320-4

¹¹ Trasande L, Zoeller RT, Hass U, Kortenkamp A, Grandjean P, Myers JP, DiGangi J, Bellanger M, Hauser R, Legler J, Skakkebaek NE, Heindel JJ (2015) *Estimating Burden and Disease Costs of Exposure to Endocrine-Disrupting Chemicals in the European Union*, J ClinEndocrinolMetab 100: 1245 – 1255 doi: 10.1210/jc.2014-4324

¹² برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2013) *تكاليف عدم اتخاذ إجراءات حيال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية*؛ الصفحة 11، Job numbe DTI/1551/G

¹³ Attina TM, Trasande L (2013) *Economic costs of childhood lead exposure in low- and middle-income countries*, Environ Health Perspect 121: 1097-1102 doi: [10.1289/ehp.1206424](https://doi.org/10.1289/ehp.1206424)

استيعاب التكاليف داخلياً

تعد مبالغ التمويل الإضافية التي تحتاجها حكومات الدول النامية والانتقالية من أجل وضع سياسات فعالة للسلامة الكيميائية وتطبيقها، بما يتوافق مع أهداف SAICM، أكبر بكثير مما استطاعت حكومات الدول المانحة تقديمه إلى الآن. وبالتالي، هناك حاجة لإيجاد مصادر جديدة للتمويل لتمكين حكومات البلدان النامية والانتقالية من أن تقوم بحماية الصحة العامة والبيئة الوطنية فيها من المخاطر المرتبطة بالتعرض للمواد الكيميائية والنفايات السامة.

إن مفتاح ضمان تمويل مستدام للمواد الكيميائية يقع في استيعاب التكاليف ضمن قطاعات الصناعة المنتجة المعنية. وتكون نقطة البداية بالنسبة إلى SAICM هي الاعتراف بأن الآثار الضارة (الأضرار) المرتبطة بإنتاج واستخدام المواد الكيميائية موجودة فعلاً في الوقت الراهن ويجب التطرق إليها. تخلق قطاعات الصناعة الكيميائية - وبمجرد تصنيعها للمواد الكيميائية - الشروط الأساسية التي تؤدي إلى مثل هذه الأضرار. وبالتالي، فإن المقاربة الأنسب هي تسمية قطاعات الصناعة الكيميائية بـ "الملوث" بناء على الفكرة بأن هذا هو الخيار الأكثر فعالية من الناحية الاقتصادية والإدارية، كما هو موضح في تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002) في الاتحاد الأوروبي.¹⁴

تعد تكاليف الإدارة الحكومية للمواد الكيميائية والنفايات تكاليف تم نقلها إلى الحكومات

عندما يتم إنتاج المواد الكيميائية أو استخدامها في بلد ما، فإنه يقع على عاتق الحكومة ضمان ألا تتضرر صحة الجمهور والبيئة نتيجة للتعرض للمواد الكيميائية أو الحوادث الكيميائية. تعد التكاليف التي تتحملها الحكومات للوفاء بهذا الالتزام عوامل اقتصادية خارجية تنشأ نتيجة القرارات الاقتصادية التي يتخذها القطاع الصناعي في إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها. ووفقاً لمبدأ الملوث هو من يدفع،¹⁵ ووفقاً لسياسة الاقتصاد السليم، فلا يجب أن يتم تحمل مثل هذه التكاليف الخارجية من قبل دافع الضرائب العادي، أو خزينة الدولة أو أي طرف ثالث. بل يجب تطوير أدوات اقتصادية مناسبة تستوعب هذه التكاليف ضمن القطاعات الصناعية المعنية بطريقة لا تسبب اضطرابات في التجارة والاستثمار الدوليين. وكما هو وارد أعلاه فإن القسم الأعظم من تكلفة الرعاية الصحية المرتبطة بإنتاج المواد الكيميائية واستهلاكها والتخلص منها لا يتم تحمله من قبل منتجي المواد الكيميائية، ولا تشارك به بقية الأطراف في سلسلة القيم. وتعد الأضرار على صحة الإنسان والبيئة التي لا يتم التعويض عنها فشلاً للسوق المعنى ويجب تصحيح هذا الشأن.¹⁶

تتطلب العديد من البلدان وهي تعاني من مخلفات كبيرة، وتتحمل عبء أكوام منتهية الصلاحية من المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية؛ والتربة والرواسب والمواقع الملوثة؛ ومخلفات مكلفة أخرى لا توجد لها جهة مسؤولة تمتلك القدرة الكافية على العلاج أو أصول ملحقة. يجب أن تشمل حماية الصحة العامة والبيئة خطة تتناول قضايا هذه المخلفات بشكل مقبول.

تتطلب الحكومات مقدرات وبنى تحتية ضخمة في إدارة المواد الكيميائية من أجل أن تقوم بتطبيق وتعزيز وفرض قوانين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والسياسات والضوابط المرتبطة بها. بالإضافة إلى ذلك، تحتاج الحكومات إلى تحسين مقدراتها لكي تتمكن من تعزيز النقل التكنولوجي الآمن، والإنتاج الأكثر أمناً، والممارسات الزراعية الآمنة والمستدامة، والبدائل الأكثر أمناً (بما في ذلك البدائل غير الكيميائية) من أجل استبدال إنتاج واستخدام المواد الكيميائية الضارة وإجراء إصلاحات أخرى مشابهة. عند وضع هذه المقدرات الحكومية موضع

¹⁴ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (2002) مبدأ الملوث هو من يدفع وارتباطه بالتجارة الدولية، مجموعة العمل المشترك حول التجارة والبيئة، JT00137174

¹⁵ يرجى مراجعة إعلان ريو حول البيئة والتنمية، المبدأ 16، الذي تبناه مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة والتنمية في عام 1992.

¹⁶ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2012) أفاق المواد الكيميائية على المستوى العالمي: نحو إدارة سليمة للمواد الكيميائية، الصفحة 118، ISBN-978-92-807-3320-4

التنفيذ يمكن تجنب الأضرار والتعرض للمواد السامة في المستقبل، وبغياها، وخصوصاً في العديد من البلدان النامية والانتقالية، يصبح هناك احتمال كبير بأن تستمر الممارسات التي تؤدي إلى تسمم الأطفال والعمال والمزارعين والتي تسبب التلوث في المجتمعات وتحدث اضطراباً في النظام البيئي من خلال التعرض للمواد الكيميائية والحوادث الكيميائية، مما يضع مزيداً من العبثات في وجه تطوير إجراءات التنمية في البلدان التي تحتاجها أكثر من غيرها.

سيودي فرض ضريبة منخفضة على قطاعات الصناعة الكيميائية إلى توفير مستويات ملائمة من التمويل
تقر قطاعات الصناعة المنتجة للمواد الكيميائية بأنها تتحمل مسؤولية التكاليف المرتبطة بأعمالها الاعتيادية: إجراءات السلامة التشغيلية، الإشراف على الإنتاج، تطوير بدائل أكثر أمناً وما إلى ذلك. يتحمل قطاع الصناعات النهائية تكلفة مماثلة (أو يجب أن يتحملها). ولكن لن تكون الإجراءات الطوعية الصرفة كافية لتحقيق أهداف SAICM.

تبلغ الإيرادات الإجمالية لقطاع صناعة المواد الكيميائية على المستوى العالمي حوالي 4.1 تريليون دولار (تريليون = ألف مليار).¹⁷ فعلى سبيل المثال، إذا كان مخطط استرداد التكاليف على المستوى العالمي يقوم باسترداد 4.1 مليار دولار أمريكي سنوياً،¹⁸ فإن العبء الإجمالي على القطاع الصناعي المنتج للمواد الكيميائية سيبلغ حوالي 0.1% من إجمالي إيراداتها السنوية - أي سنت واحد (0.01 دولار أمريكي) لكل عشرة دولارات من المبيعات.

تعد هذه التكلفة صغيرة جداً بالنسبة إلى الإيرادات الإجمالية لدرجة بأنها لا يجب أن تُحتسب ضمن سعر المنتج للمستخدم النهائي. وتعد التكاليف الإجمالية للتغيرات اليومية لسعر النفط والمواد الخام الأخرى ضخمة بالمقارنة مع المبلغ الذي قد يضطر المنتج إلى دفعه سنوياً في مثل مخطط استرداد التكاليف هذا.

ومن ناحية أخرى، يعد مبلغ 4.1 مليار دولار أمريكي في العام أكبر بكثير مما يمكن أن تقدمه الحكومات المانحة كمساعدات لجهود إدارة المواد الكيميائية. كما يعد أكبر بكثير مما تستطيع حكومات الدول النامية والانتقالية تخصيصه في الظروف الراهنة.

مقاربة عالمية لاستيعاب التكاليف داخلياً

تمتلك المقاربة العالمية لاستيعاب التكاليف داخلياً عدة مزايا. فبالنظر إلى الطبيعة الدولية لقطاع صناعة المواد الكيميائية وأسواقها، ستكون المقاربات التي تقتصر على استرداد التكاليف على المستوى الوطني صعبة حتى بالنسبة إلى البلدان ذات القطاع الصناعي الضخم والمتقدم. وقد تجد معظم البلدان النامية والانتقالية بأن عبء تأسيس مقاربة وطنية خاصة بها أمر معقد للغاية. فقد تؤدي المقاربة الوطنية الصرفة إلى ردود فعل انتقامية و/أو اضطرابات في التجارة والاستثمار الدوليين.

فبالإضافة إلى مساهمتها في الكفاءة والاتساق، من الممكن أن تقدم المقاربة الدولية فوائد أخرى. فهناك تكاليف ضخمة تتحملها الحكومات من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية المرتبطة بمواد كيميائية لا يتم إنتاجها داخل البلد ولا يتم استيرادها بشكل مباشر. حيث يمكن أن تتواجد المادة الكيميائية في المنتجات المستوردة ويتم إطلاقها في البيئة عند استخدام المنتج و/أو بعد أن يصبح هذا المنتج جزءاً من النفايات. قد يكون حجم مثل هذه المواد الكيميائية ضخماً، وقد تكون تكاليف إجراءات ضمان بالألا تضر بصحة الإنسان والبيئة مكلفة للغاية. وعلى الأغلب، لن يكون بمقدور نظام لاسترداد التكاليف على المستوى الوطني الصرف أن يقوم باسترداد هذه التكاليف.

¹⁷ برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2012) آفاق المواد الكيميائية على المستوى العالمي

¹⁸ يرجى مراجعة http://www.oecdwash.org/DATA/DOCS/env_outlook_chem_industry.pdf

وأخيراً، قد يكون لدى بعض البلدان الأقل تطوراً حاجات كبيرة، ولكن لا يمكن أن نتوقع بأن يقوم استرداد التكاليف على المستوى الوطني بتوليد دخل كافٍ. ولهذه الأسباب، سيكون من المفضل اتباع مقاربة دولية.

إجمالاً، فإن مفتاح ضمان تمويل مستدام للمواد الكيميائية يقع في استيعاب التكاليف ضمن قطاعات الصناعة المنتجة المعنية. ويعود سبب ذلك إلى أن توفير الأموال اللازمة لضمان أن تتم إدارة المواد الكيميائية بشكل آمن تقع مسؤوليته في النهاية على القطاعات الصناعية المنتجة للمواد الكيميائية، بما يتناسب مع المبدأ السادس عشر من مبادئ ريو.

< نتائج تمويل السلامة الكيميائية

1. يقوم المؤتمر الدولي حول إدارة المواد الكيميائية بتصميم وتطبيق آلية مالية محددة لتطبيق SAICM تتضمن تمويلًا كافيًا ويمكن التنبؤ به بحيث تستطيع الجهات المعنية بـ SAICM الوصول إليها.
2. يقوم المؤتمر الدولي بإضافة ملحق للبرنامج الخاص يتيح إمكانية الوصول إلى كافة الجهات المعنية بـ SAICM.
3. تقوم وكالات المساعدات الإنمائية لدى حكومات الدول المانحة بزيادة مشاركتها العلنية والدعم المالي للسلامة الكيميائية بشكل كبير بحلول عام 2022. وخصوصاً كون SAICM تربط بين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والتنمية المستدامة، كما ستقوم بتطوير أهداف قابلة للقياس تدعم خطة عام 2030.
4. تقوم آلية مقاصة من SAICM بالتبعية العلني للمساعدات الإنمائية للإدارة السليمة للمواد الكيميائية بحلول عام 2022.
5. يقوم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بإجراء دراسة بحلول عام 2023 حول كيفية تطبيق أدوات تستند إلى السوق من أجل استيعاب التكاليف التي تتكبدها الحكومات أثناء تطبيقها لبرامج محكمة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية ضمن قطاعات الصناعة المعنية، مع تخصيص جزء ملائم من التمويل الحاصل للمساعدة في نشاطات السلامة الكيميائية في البلدان النامية والبلدان الانتقالية. يجب أن تتضمن الدراسة المدخلات والمراجعات التي تقدمها الحكومات والجهات المعنية الخبيرة، كما يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المقاربات أو الأدوات العالمية/الإقليمية التي تسعى إلى تجنب حصول اضطرابات في التجارة والاستثمار الدوليين، وأن تكون متناغمة مع "مبدأ ريو السادس عشر".
6. تستخدم الأمانة العامة لـ SAICM تقرير برنامج الأمم المتحدة للبيئة حول الاستيعاب الداخلي للتكلفة والمواد المعنية الأخرى من أجل تقديم دورات تدريبية قانونية وسياسية حول مقاربات الاستيعاب العالمي والإقليمي للتكلفة بالتزامن مع اجتماعات SAICM الإقليمية، ويتضمن ذلك مشاركة الطواقم الحكومية المناسبة من الدول المسؤولة عن تطوير وتنفيذ مثل هذه القوانين.
7. يستخدم برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقرير الاستيعاب الداخلي للتكلفة والمواد المعنية الأخرى من أجل إطلاق عملية تشمل مختلف الجهات ذات الشأن وذلك بهدف تطوير برنامج استيعاب التكلفة على المستوى العالمي من ضمن إجراءات SAICM، ويتم إنجاز ذلك بحلول عام 2028.